وزارة العمل الأمريكية

استنتاجات بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2020

العراق

حقق العراق في عام 2020 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وقامت وزارة الداخلية بالتحقيق في عدة قضايا تورط فيها عدد من المسؤولين في شرطة وزارة الداخلية وقوات الأمن العراقية في 6 جرائم إتجار، بما في ذلك عمليات الملاحقة القضائية والإدانة وإصدار أحكام على ستة ضباط شرطة واثنين من أفراد قوات الأمن الداخلي في جرائم إتجار بالأولاد والفتيات بغرض الاستغلال الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، رفعت وزارة الداخلية من مستوى مديرية مكافحة الاتجار من مجرد قسم في وحدة المكافحة إلى مديرية كاملة وزادت من التخصيصات المالية والموارد البشرية. ومع ذلك، وعلى الرغم من المبادرات لمعالجة ظاهرة عمالة الأطفال، تم تقييم العراق على أنه لم يحقق سوى الحد الأدنى من التقدم لأنه استمر في ممارسة تؤخر التقدم في القضاء على عمالة الأطفال. واستمرت السلطات العراقية وسلطات حكومة إقليم كردستان بشكل غير ملائم في احتجاز ومحاكمة الأطفال بدون تمثيل قانوني بزعم انتمائهم لتنظيم داعش -- وكان بعضهم من ضحايا التجنيد والاستخدام القسري -- بما في ذلك استخدام أساليب الاستجواب المسيئة والتعذيب للحصول على اعترافات الأطفال. ويتم إجبار الأطفال في العراق على الانخراط في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التسول القسري والاستغلال الجنسي التجاري كنتيجة في بعض الأحيان للإتجار بالبشر. ولم توفر الحكومة معلومات حول جهودها المبذولة لإنفاذ قوانين العمل أو القوانين الجنائية لإدراجها في هذا التقرير.ولا زالت الحكومة تفتقر أيضاً إلى البرامج التي تركز على تقديم المساعدة للأطفال المنخرطين في أسوأ أشكال عمالة الأطفال.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال

بناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء على عمالة الأطفال في العراق.

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال			
المجال	**الهيئة المختصة**	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
إطار العمل القانوني		ضمان حظر القوانين بشكل شامل للإتجار بالأطفال في شتى أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، وبأنها لا تتطلب القوة أو الإكراه لتطبيقها وفقاً للمعايير الدولية.	2015 – 2020
		ضمان أن يحظر القانون جنائياً استخدام الأطفال في الدعارة، واستخدام وجلب وعرض الأطفال لأغراض إنتاج مواد إباحية وممارسات إباحية.	2019 – 2020
		ضمان أن القانون في العراق يحظر جنائياً استخدام الأطفال في أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك في إنتاج المخدرات والاتجار بها.	2015 – 2020
		ضمان حظر القانون جنائياً لتجنيد الأطفال دون سن 18 من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول.	2013 – 2020
		رفع سن التعليم الإلزامي في العراق إلى 15 سنة على الأقل، وهو الحد الأدنى لسن العمل.	2009 – 2020
الإنفاذ		ضمان عدم تجنيد الأطفال دون سن 18 سنة أو استخدامهم من جانب الجماعات المسلحة التابعة لقوات الحشد الشعبي والتأكد من تحقيق المسائلة الجنائية لأولئك القائمين على تجنيد واستخدام الأطفال.	2016 – 2020

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال			
المجال	**الهيئة المختصة**	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
		نشر معلومات إنفاذ قانون العمل، مثل تمويل مفتشية العمل، وعدد المفتشين، وعمليات التفتيش، والمخالفات.	2020 – 2011
		تخويل مفتشية العمل بفرض العقوبات.	2020 – 2017
		ضمان القيام بعمليات تفتيش روتينية على الأعمال في إقليم كردستان العراق.	2020 – 2019
		ضمان حصول مفتشي العمل والمحققين الجنائيين على دورات تدريبية، بما في ذلك دورات تجديد المعلومات، بشأن عمالة الأطفال، والتأكد من أن لديهم مواردا كافية للقيام بالمهام المناطة بهم.	2020 – 2016
		زيادة عدد مفتشي العمل للوفاء بالمشورة التقنية لمنظمة العمل الدولية وضمان توفير التمويل الكافي لتطبيق الحمايات القانونية ضد عمالة الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكالها.	2020 – 2011
		نشر المعلومات حول تطبيق القانون الجنائي على أسوأ أشكال عمالة الأطفال في العراق وإقليم كردستان.	2020 – 2013
		ضمان عدم اعتقال الأطفال أو احتجازهم أو تعذيبهم أو حرمانهم من الخدمات بناء على الاعتقاد بانتمائهم أو انتماء أفراد عائلاتهم لتنظيم داعش.	2020 – 2015
		ضمان التحقيق في ادعاءات تورط المسؤولين الحكوميين في عمليات الاستغلال الجنسي للفتيات في مخيمات الأشخاص النازحين داخليا وتحميل مرتكبي الجرائم المسؤولية الجنائية.	2020 – 2019
التنسيق		ضمان قدرة جميع هيئات التنسيق على عقد الاجتماعات وتنفيذ كافة المهام التي يُعتزم إسنادها إليها.	2020 – 2017
سياسات الحكومة		تطبيق سياسة حماية الطفل في العراق واعتماد سياسة خاصة بعمالة الأطفال في إقليم كردستان العراق لمعالجة أسوأ أشكال عمالة الأطفال الموجودة في العراق حالياً، بما في ذلك التسول القسري والاستغلال الجنسي التجاري.	2020 – 2018
البرامج الاجتماعية		تطبيق البرامج لضمان عدم تشجيع الاطفال في الانخراط في صفوف الجماعات المسلحة أو حصولهم على تدريب عسكري.	2020 – 2015
		ضمان اتساق الوصول الشامل إلى التعليم مع المعايير الدولية، بما في ذلك بالنسبة للأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً. والتأكد من قدرة البرامج على تخطي العقبات التي تعوق التعليم، بما في ذلك الافتقار إلى المدرسين، وحالة الدمار والافتقار إلى المدارس المحلية، وتكاليف المواصلات واللوازم المدرسية، والنقص في البنية التحتية، خصوصاً خلال فترات إغلاق المدارس. ضمان أن عدم وجود وثائق للتعريف بالهوية لا يعيق الوصول إلى التعليم، بما في ذلك فئات المشردين داخلياً واللاجئين والأطفال الذين يُعتقد ارتباطهم بتنظيم داعش، والأطفال المولودين نتيجة زيجات "غير رسمية".	2020 – 2013
		تطبيق البرامج الخاصة بمعالجة عمالة الأطفال في القطاعات ذات الصلة بالعراق، مثل توفير الخدمات للأطفال الذين تعرضوا للاستغلال الجنسي التجاري، بغرض	2020 – 2009

الإجراءات الحكومية المقترحة للقضاء على عمالة الأطفال			
المجال	**الهيئة المختصة**	**الإجراء المقترح**	**السنة (السنوات) المقترحة**
		تسريح وإعادة دمج الأطفال المنخرطين في الجماعات المسلحة، وتوفير برامج التعليم غير الرسمية والملاجئ لضحايا الإتجار بالبشر.	